

٠ في سنة ١٩٥٦م في المحكمة الإدارية العليا
التي هي من اختصاصات المحكمة الإدارية العليا
والتي هي من اختصاصات المحكمة الإدارية العليا
والتي هي من اختصاصات المحكمة الإدارية العليا

-: في سنة ١٩٥٦م في المحكمة الإدارية العليا

في سنة ١٩٥٦م في المحكمة الإدارية العليا
والتي هي من اختصاصات المحكمة الإدارية العليا
والتي هي من اختصاصات المحكمة الإدارية العليا

المادة: في سنة ١٩٥٦م في المحكمة الإدارية العليا

المادة: في سنة ١٩٥٦م في المحكمة الإدارية العليا

المادة: في سنة ١٩٥٦م في المحكمة الإدارية العليا

lawpedia.jo

المادة: في سنة ١٩٥٦م في المحكمة الإدارية العليا

المادة: في سنة ١٩٥٦م في المحكمة الإدارية العليا

المادة: في سنة ١٩٥٦م في المحكمة الإدارية العليا

المادة: في سنة ١٩٥٦م في المحكمة الإدارية العليا

المادة: في سنة ١٩٥٦م في المحكمة الإدارية العليا

المادة: في سنة ١٩٥٦م في المحكمة الإدارية العليا

المادة: في سنة ١٩٥٦م في المحكمة الإدارية العليا

المادة: في سنة ١٩٥٦م في المحكمة الإدارية العليا

المادة: في سنة ١٩٥٦م في المحكمة الإدارية العليا

المادة: في سنة ١٩٥٦م في المحكمة الإدارية العليا

المادة: في سنة ١٩٥٦م في المحكمة الإدارية العليا

المادة: في سنة ١٩٥٦م في المحكمة الإدارية العليا

الحاكم الحاكم من كل على الحق في حق ... المميز من حق أو يفسد خرمي خرمي ...
الحاكم الحاكم من كل على الحق في حق ... المميز من حق أو يفسد خرمي خرمي ...
الحاكم الحاكم من كل على الحق في حق ... المميز من حق أو يفسد خرمي خرمي ...

في: - أسباب التمييز

1. التمييز في الحقوق والواجبات ...

... التمييز في الحقوق والواجبات ...

... التمييز في الحقوق والواجبات ...

... التمييز في الحقوق والواجبات ...

... التمييز في الحقوق والواجبات ...

... التمييز في الحقوق والواجبات ...

... التمييز في الحقوق والواجبات ...

... التمييز في الحقوق والواجبات ...

في: - أسباب التمييز

... التمييز في الحقوق والواجبات ...

... التمييز في الحقوق والواجبات ...

... التمييز في الحقوق والواجبات ...

... التمييز في الحقوق والواجبات ...

... التمييز في الحقوق والواجبات ...

... التمييز في الحقوق والواجبات ...

... التمييز في الحقوق والواجبات ...

... التمييز في الحقوق والواجبات ...

... التمييز في الحقوق والواجبات ...

... التمييز في الحقوق والواجبات ...

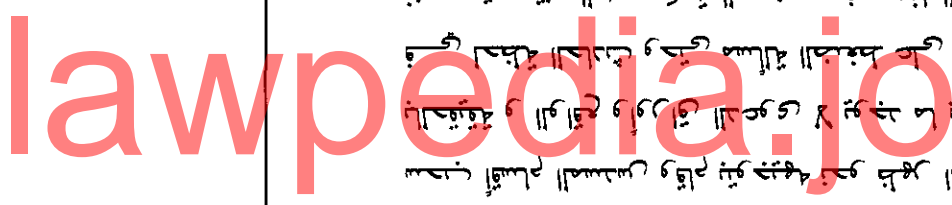
... التمييز في الحقوق والواجبات ...

ويعود تاريخ ... القبر (11 - 10) ص على ع والى والى الميز المدي ...
المعروف في ... الميز الميز الميز ...
الميز الميز الميز ...

الميز الميز الميز ...
الميز الميز الميز ...
الميز الميز الميز ...
الميز الميز الميز ...
الميز الميز الميز ...
الميز الميز الميز ...
الميز الميز الميز ...

الميز الميز الميز ...
الميز الميز الميز ...
الميز الميز الميز ...
الميز الميز الميز ...
الميز الميز الميز ...
الميز الميز الميز ...
الميز الميز الميز ...

الميز الميز الميز ...
الميز الميز الميز ...
الميز الميز الميز ...
الميز الميز الميز ...
الميز الميز الميز ...
الميز الميز الميز ...



أخرى على ص (١٢) من القرار وتقول انه توافق لديه نية القتل وأن هذه النية كانت أنسية ووليدة لحظتها ... الأمر الذي يدل على عدم سلامة ومنهجية معالجتها للركن المعنوي في الجريمة المبحوثة بحق المميز وان عقيدة محكمة الموضوع بخصوص الركن المعنوي غير واضحة أو جازمة في هذا الشأن.

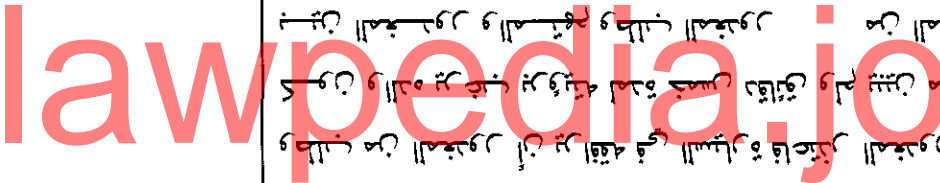
خامساً: جانبت محكمة الموضوع الصواب بقولها على ص (١٢) من القرار ... أن المميز كان يعرف انه عندما سحب الأقسام وحمل المسدس بأنه ممكن أن يخرج عيار يقتل أي شخص أمامه وأنه يتوقع هذه النتيجة وهو بفعله هذا رضي بالأمر والنتيجة التي ستحصل ... وذلك ان واقعة سحب الأقسام التي قام عليها استنتاج محكمة الموضوع هذا لم تحدث من المميز أصلاً ... ولم يقل عليها أي دليل آخر مقدم أو مستمع ... الأمر الذي يبقى هذا الاستنتاج مجرد تصور لا يستند له دليل جازم أو واضح في هذه المسألة الجوهرية والهامة للقول بقيام القصد الاحتمالي بحق المميز ... وفي كل الأحوال فإن مسألة سحب الأقسام ومسألة الضغط على الزناد هي أمور مادية لا تدل بالضرورة واللزوم العقلي على قدرة الفاعل على توقع إصابة الآخرين طالما أنه كان يعتقد أن المسدس فارغ من العتاد كحال المميز.

سادساً: جانبت محكمة الموضوع الصواب بإدانة المميز بجنحة حمل سلاح ناري بدون ترخيص ... حيث لم يكن حمل المميز للمسدس مقصوداً به حمل سلاح المعنى بالقانون ... وإنما كان مقصوداً به العبث والمزاح ... بمعنى انه لم يكن مقصوداً به مخالفة الأنظمة والقوانين ... الأمر الذي ينبني معه عدم توافق أركان و عناصر هذه الجنحة بحقه وفق إرادة المشرع لمثل هذه الجنحة ... حيث المقصود بالحمل هو الحمل الحقيقي للسلاح وليس نقله او مجرد العبث به.

لهذه الأسباب تطلب وكية المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالمة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وقبول تمييز النيابة العامة موضوعاً ونقض القرار المميز ورد التمييز الثاني موضوعاً.

عاين في قريش ...
 وقيل ...
 ولما ...
 فبقي ...
 وكان ...
 فبقي ...
 وكان ...
 فبقي ...
 وكان ...
 فبقي ...
 وكان ...
 فبقي ...
 وكان ...
 فبقي ...
 وكان ...
 فبقي ...
 وكان ...
 فبقي ...
 وكان ...
 فبقي ...
 وكان ...
 فبقي ...
 وكان ...



وقيل ...
 ولما ...
 فبقي ...
 وكان ...

وقيل ...
 ولما ...
 فبقي ...
 وكان ...

در این مورد که در ماده ۳ و ۴ از قانون اساسی و نیز در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

/ به موجب این قانون در ماده ۱۷۷ از قانون اساسی -

- : در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

در این مورد که در ماده ۲۰۰ از قانون اساسی

الأسلحة النارية والذخائر وعتلاً بالمادة ١١/ج من نفس القانون حبسه مدة شهرين والرسوم وحيث ان السلاح عسكري تسليمه للجهة المعنية الرسمية .

٢- عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم/ من جنابة القتل العمد خلافاً للمادة ٣٢٨ عقوبات الى جنابة القتل القصد خلافاً للمادة ٣٢٦ عقوبات .

٣- عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريم المتهم / بالجنابة بوصفها المعدل .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعتلاً بالمادة ٣٢٦ عقوبات تقرر المحكمة وضع المجرم/ بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمسة عشر سنة والرسوم .

وعملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد وهي وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس عشر سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وتسليم السلاح المضبوط للجهة المعنية - سلاح الجو الملكي الأردني وبنفس الوقت إسقاط الإدعاء بالحق الشخصي بناءً على طلب الجهة المدعية لعدم متابعة الشق الحقوقي [١].

أ) لم يرتض المتهم بهذا القرار فطعن فيه بهذا التمييز للأسباب الواردة بلائحة تمييز وكيته بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٩ .

ب) لم يرتض النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً للسببين الميسوسطين باللائحة المقدمة منه بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٨ .

كما تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية طلب فيها قبول التمييزين شكلاً وقبول تمييز النيابة العامة موضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء مقتضى ورد التمييز المقدم من المتهم موضوعاً.

أ) وعن التمييز المقدم من المتهم :-
وعن أسباب التمييز :-

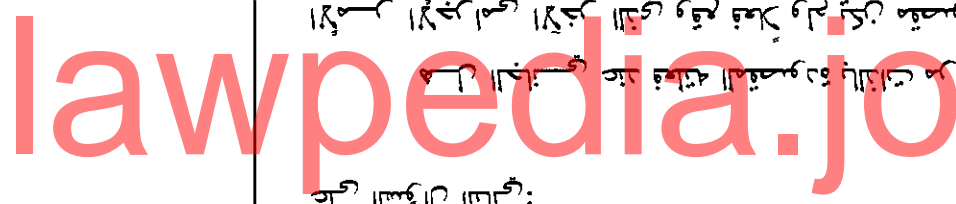
وعن الأسباب الأول والثاني والثالث والرابع والخامس / وحاصلها النفي على الحكم المطعون فيه خطأه بتوافر القصد الاحتمالي في أفعال الطاعن .

..... في حق من يترشح للانتخابات العامة في كل دورة انتخابية
في كل دورة انتخابية في كل دورة انتخابية في كل دورة انتخابية
في كل دورة انتخابية في كل دورة انتخابية في كل دورة انتخابية

المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٠/٢٠٠٧
المادة ١٠١ من القانون رقم ١٠١/٢٠٠٧
المادة ١٠٢ من القانون رقم ١٠٢/٢٠٠٧

المادة ١٠٣ من القانون رقم ١٠٣/٢٠٠٧

المادة ١٠٤ من القانون رقم ١٠٤/٢٠٠٧
المادة ١٠٥ من القانون رقم ١٠٥/٢٠٠٧
المادة ١٠٦ من القانون رقم ١٠٦/٢٠٠٧
المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠٧/٢٠٠٧
المادة ١٠٨ من القانون رقم ١٠٨/٢٠٠٧
المادة ١٠٩ من القانون رقم ١٠٩/٢٠٠٧
المادة ١١٠ من القانون رقم ١١٠/٢٠٠٧



المادة ١١١ من القانون رقم ١١١/٢٠٠٧
المادة ١١٢ من القانون رقم ١١٢/٢٠٠٧
المادة ١١٣ من القانون رقم ١١٣/٢٠٠٧
المادة ١١٤ من القانون رقم ١١٤/٢٠٠٧
المادة ١١٥ من القانون رقم ١١٥/٢٠٠٧
المادة ١١٦ من القانون رقم ١١٦/٢٠٠٧
المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٧/٢٠٠٧
المادة ١١٨ من القانون رقم ١١٨/٢٠٠٧
المادة ١١٩ من القانون رقم ١١٩/٢٠٠٧
المادة ١٢٠ من القانون رقم ١٢٠/٢٠٠٧

المادة ١٢١ من القانون رقم ١٢١/٢٠٠٧
المادة ١٢٢ من القانون رقم ١٢٢/٢٠٠٧
المادة ١٢٣ من القانون رقم ١٢٣/٢٠٠٧
المادة ١٢٤ من القانون رقم ١٢٤/٢٠٠٧
المادة ١٢٥ من القانون رقم ١٢٥/٢٠٠٧
المادة ١٢٦ من القانون رقم ١٢٦/٢٠٠٧
المادة ١٢٧ من القانون رقم ١٢٧/٢٠٠٧
المادة ١٢٨ من القانون رقم ١٢٨/٢٠٠٧
المادة ١٢٩ من القانون رقم ١٢٩/٢٠٠٧
المادة ١٣٠ من القانون رقم ١٣٠/٢٠٠٧

•

...
...
...
...
...

...
...

...
...
...
...

•

...
...

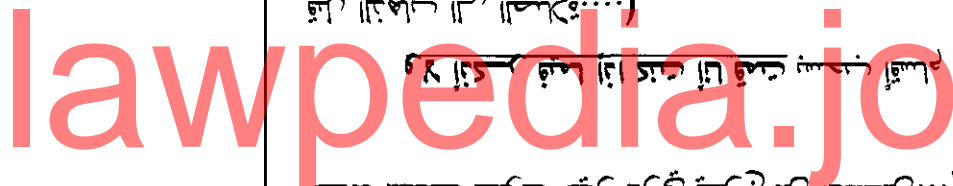
...
...

...
...
...

...
...
...
...

...
...

...
...
...
...



• الاقامة في الدوام.

التيه الاقر تو لم رجم الاصل الا ان خناخ الي احد القرا خناخه من لمهم السنن الاخرى الفرف الفرف
الحكم المطعون فيه على استيفاء الحاصل في الترخيص : واصلها على

البيانات الجنائية (ب)

السنن هذا السنن.

والبيانات الجنائية ما هي الاحكام المطعون فيه التي انتهت اليه هذه الاقامة في الدوام

• الفصل ٣٤ من قانون الاقامة والجنسية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠م.

لا يملك الاقامة في الدوام الا من اقيم في الدوام لمدة لا تقل عن ستين يوما في السنة و
لا يملك الاقامة في الدوام الا من اقيم في الدوام لمدة لا تقل عن ستين يوما في السنة و
لا يملك الاقامة في الدوام الا من اقيم في الدوام لمدة لا تقل عن ستين يوما في السنة و
لا يملك الاقامة في الدوام الا من اقيم في الدوام لمدة لا تقل عن ستين يوما في السنة و
لا يملك الاقامة في الدوام الا من اقيم في الدوام لمدة لا تقل عن ستين يوما في السنة و

البيانات الجنائية ما هي الاحكام المطعون فيه على استيفاء الحاصل في الترخيص : واصلها على

lawpedia.jo

البيانات الجنائية ما هي الاحكام المطعون فيه على استيفاء الحاصل في الترخيص : واصلها على

البيانات الجنائية ما هي الاحكام المطعون فيه على استيفاء الحاصل في الترخيص : واصلها على

البيانات الجنائية ما هي الاحكام المطعون فيه على استيفاء الحاصل في الترخيص : واصلها على

البيانات الجنائية ما هي الاحكام المطعون فيه على استيفاء الحاصل في الترخيص : واصلها على

البيانات الجنائية ما هي الاحكام المطعون فيه على استيفاء الحاصل في الترخيص : واصلها على

